

## الحركة السياسية الفلسطينية

\* ماجد كيالي

# تجربة العمل السياسي الفلسطيني في سورية: الخصائص والتوقعات

الحركة الوطنية، وضمور أطرها الجامعة، وانقسام كياناتها، واختلاف سياساتها، أمام وجود نوع من "مجتمعات" متعددة (إن جاز التعبير)، فثمة فلسطينيو ٤٨ الذين يخضعون لنظام المواطنة الإسرائيلية، وفلسطينيو الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ (الضفة والقطاع)، واللاجئون المواطنين في الأردن، واللاجئون في سورية ولبنان وغيرهما من بلاد اللجوء والشتات. وبناء على ذلك، فإن الحديث عن التجربة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ونقصد بها تجربة فصائل المقاومة تحديداً، يحيلنا (بغض النظر عن الرغبات) إلى تجارب متعددة ومتباينة، بمقدار تعددية "مجتمعات" الفلسطينيين، وتباين الأوضاع التي يعيشون في ظلها.

أولاً، تجربة التنظيمات السياسية الفلسطينية في سورية: غلبة الطابع السياسي المدني وتمايز العلاقة مع المجتمع المحلي

تأسيساً على ذلك يمكن تمييز التجربة

(\*) كاتب فلسطيني مقيم بدمشق.

**انشغلت** الحركة السياسية الفلسطينية المعاصرة، منذ

قيامها، بتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني، وصوغ هويته وشعاراته وإطاراته الوطنية، وتنمية شعوره بمصيره المشترك (بين أمور أخرى). ومع ذلك، فإن مآلات هذه التجربة تفيد بنكوص هذه المسارات، فثمة اليوم تصدعات في العناصر المشكلة لوحدة الفلسطينيين كشعب، وضمور في مدركاتهم لهويتهم الوطنية، وشكوك في معنى مصيرهم المشترك، على الرغم من جميع النجاحات التي جرى إنجازها في مراحل النهوض الوطني (في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته).

فقد بينت التجربة المعاشة افتراق الإمكانيات عن الرغبات، واختلاف الواقع عن المتخيل، فلا أوضاع الفلسطينيين كانت على نسيج واحد بعد أن مزقت النكبة وحدتهم المجتمعية، وبعد أن باتوا يخضعون لسلطات أمنية وسياسية وقانونية متعددة ومتباينة، ولا القوى السياسية (بتجاربها المزاجية والمتعثرة والمقيدة) كانت امتلكت الإطارات الملائمة لأخذ هذه التجربة نحو نهاياتها المرجوة. وهكذا بتنا اليوم، ولا سيما مع انحسار

السياسية لفلسطيني سورية بالنواحي التالية:

١ - اتسمت هذه التجربة بطابعها السياسي المدني المتمحور حول الأنشطة التنظيمية والإعلامية والجمهيرية، الأمر الذي مكّنها من معاشة تجربة سياسية طبيعية (إلى حد ما)، على خلاف التجارب الأخرى (الأردن ثم لبنان)، التي طغى فيها البعد العسكري (الناجم عن تغوّل الأجهزة الأمنية و"الميليشاوية") على بنى الفصائل، وهو ما أثر سلباً في إطاراتها التنظيمية والشعبية ومضامين ثقافتها السياسية. ويبدو أن الدولة السورية ساهمت في ذلك (بغض النظر عن مقاصدها)، كونها حالت دون انفلاش الفصائل المسلحة، لقدرتها على التحكم في إقليمها.

٢ - لم تشهد هذه التجربة، أيضاً، تفشي ظاهرة "التفرغ" في الفصائل (قياساً بتجربة لبنان، ويعد ذلك الضفة وغزة)، نظراً إلى اندماج الفلسطينيين في الحياة الاقتصادية السورية، وتوفر مصادر عمل للأجيال الجديدة من الشباب الفلسطيني. ولا بد من التوضيح هنا أن هذا الأمر يُحسب لمصلحة فلسطيني سورية، الذين التّفوا حول راية المقاومة، وانضوا في فصائلها، بناء على قناعات سياسية، وبمعزل عن الدوافع الخاصة. وأستطيع الجزم من تجربتي الشخصية بأن تنظيم "فتح" في مخيمات سورية، مثلاً، لم يكن فيه ناشطون متفرغون، باستثناء المتفرغين في مقر الإقليم (في مخيم اليرموك) لأغراض إدارية، لا تنظيمية، وهذا ينطبق على أغلبية الفصائل (قبل سنة ١٩٨٢). لكن هذه الظاهرة توسعت، إلى حد ما، بعد التاريخ المذكور، بسبب انتقال مقر معظم قيادات الفصائل وأجهزتها إلى دمشق، وبحكم تحول الساحة الفلسطينية في سورية إلى ساحة للاستقطاب السياسي، ولا سيما للفصائل المعارضة لقيادة المنظمة (قيادة "فتح"). وهذه الظاهرة سرعان ما انكشفت مع نزوب الإمكانات المادية، الأمر الذي أدى إلى

تداعيات سلبية (سياسية وقيمية) في المجتمع وفي الفصائل، ومن ضمنها تدهور صورة الفصائل في المجتمع، وتشوه معنى الانتماء إليها، وتزعزع ثقة العاملين فيها باستقرار أوضاعهم. كما نجم عن ذلك إيجاد ظاهرة أخرى من العاطلين عن العمل، من ناشطي الفصائل والفدائيين السابقين، الذين باتوا على قارعة الطريق، من دون أن يكون لهم مهنة أخرى، ومن دون أن يكون في استطاعتهم العمل لتحصيل قوت عيالهم (لذلك نجد بائعاً على الرصيف أو في سوق الخضار كان في السابق ضابطاً أو مسؤولاً في أحد الفصائل).

٣ - ونظراً إلى الأسباب التي تحدثنا عنها فإن مجتمع المخيمات في سورية (على تباعد توزيعها الجغرافي)، لم يتأثر مباشرة بالعمل السياسي الفصائلي (ودائماً قياساً بالتأثر الذي لحق بمخيمات لبنان)، وقد نتج من ذلك تمركز العمل الفلسطيني في دمشق - العاصمة، لدرجة أن أغلبية مقار الفصائل ومنازل قادتها كانت خارج مخيم أو مدينة اليرموك، علاوة على أن البنى الفصائلية تمحورت حول ذاتها، وحول بعضها، الأمر الذي أفضى إلى تشكّل نوع من "مجتمعات" فصائلية مكتفية بذاتها، بمعنى ما، من جهة المرجعية السياسية والعلاقات الاجتماعية والموارد المالية (المتأتية من الخارج أصلاً، لا من المجتمع المعني). ومن الواضح أن الموارد المالية الخارجية التي تدفقت على الفصائل (في مراحل معينة) أدت إلى تمكين بعض الفصائل من إيجاد نوع من "سوق عمل" خاصة وشبكة خدمات قائمة على "التفريغ"، أو "الزبائنية السياسية"، الأمر الذي أمّن لها قاعدة اجتماعية ثابتة، مرتبطة بها مصححياً، بغض النظر عن علاقات الانتماء المتأسسة على القناعات السياسية. وقد نتج من ذلك إحداث حالة من الغربة بين المجتمعات والبنى الفصائلية، كما نجم عنه ترسخ العلاقات البطريركية في الفصائل (بمعنى

الظاهرة تستمد وجودها من نمو شعور عند اللاجئين بأن حركتهم الوطنية تخلت عنهم، وعن حقوقهم، وذهبت في اتجاه التسوية، وإلى مجرد إقامة دولة في الضفة والقطاع. وما يعزز هذا الشعور هو واقع تهميش منظمة التحرير لمصلحة السلطة، وتحويل مركز العمل الوطني إلى الضفة والقطاع، وغياب الهيئات والمنظمات الشعبية الجامعة. وتفيد هذه الملاحظة بأن انتقال ثقل العمل من الخارج إلى الداخل أدى إلى تهميش دور الشتات في العملية الوطنية.

٦ - بناء على ما تقدم، يمكن ملاحظة أن هذه التجربة تتضمن العديد من المراحل التي يمتد أولها من البدايات حتى خروج منظمة التحرير من لبنان (١٩٨٢)، والتي شهدت نوعاً من الاستقرار والنمو على الرغم من التوترات التي أحاطت بالعلاقات السورية - الفلسطينية في تلك الفترة. وتمتد المرحلة الثانية حتى اندلاع الانتفاضة الثانية (سنة ٢٠٠٠)، التي شهدت القطيعة بين سورية والقيادة الفلسطينية الرسمية، على خلفية افتراق مواقفهما بعد غزو لبنان (سنة ١٩٨٢)، ثم بعد عقد اتفاق "أوسلو". وكان من تجليات هذه القطيعة إغلاق مكاتب "فتح" في سورية، وحظر أنشطة تنظيمها، وتحجيم وجوده، الأمر الذي أدى إلى انحسار العمل الفلسطيني، على الرغم مما أتاحه ذلك، في المقابل، من فسخ المجال أمام أنشطة الفصائل المعارضة. أما المرحلة الثالثة فنشأت نتيجة تفاعلات الانتفاضة الثانية (التي اندلعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، واتسمت بتطبيع العلاقات السورية - الفلسطينية، بشكل محدود. وقد شهدت هذه المرحلة، أيضاً، صعود مكانة "حماس"، التمثيلية والسياسية، كمنافس لحركة "فتح" وتنظيمها، مع ما لـ "حماس" من إمكانات مادية، وحضور نضالي قوي، ودعم سياسي من سورية. كما شهدت هذه المرحلة محاولة الفصائل تعزيز وضعها بالتحول نحو العمل

العلاقات الأبوية التي تفضي إلى ثبات التراتبية، بدلاً من العلاقات الحزبية المؤسساتية والديمقراطية)، المدعومة بنمط "التفريغ" (أي الانتماءات المتأسسة على علاقات زبائية)، الأمر الذي جعل هذه الفصائل تعتبر نفسها وصية على الشعب وولية أمره، من دون حساب أو مراجعة.

٤ - معلوم أن سورية شكلت ساحة عمل واسعة لجمع الفصائل الفلسطينية، على تعددها وتنوعها وتعارضاتها (لعل التنظيم الوحيد الذي جرى حظره نهائياً هو جبهة التحرير العربية التابعة لحزب البعث في العراق)، ومع ذلك، فإنه لا يمكن الحديث عن هذه التجربة من دون التطرق إلى الحساسية التي طبعت علاقة القيادة الفلسطينية (وهي قيادة المنظمة و"فتح" والسلطة) بالقيادة السورية، والتي ازدادت توتراً، على خلفية تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان (وتفاقت بعد توقيع اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣)، وأدت إلى قطيعة نجم عنها حظر تنظيم حركة "فتح"، ووضع قيود على نشاط الفصائل المتحالفة معها، وفسح مجال حرية النشاط أمام الفصائل المعارضة، بحيث باتت الساحة الفلسطينية في سورية من أهم ساحات المعارضة للتسوية والسلطة.

٥ - شكّل وعي فلسطيني سورية لمكانتهم كلاجئين، شأنهم شأن بقية اللاجئين، الأساس لاحتضانهم فصائل المقاومة والانخراط فيها بلا حدود، ولا سيما أن حركتهم الوطنية انطلقت باعتبارها حركة لاجئين تتوخى تحرير فلسطين وعودة الأرض والشعب. لذلك، وفي تفحصنا هذه التجربة، يمكننا ملاحظة أن ثمة ظاهرة متنامية تتمثل، بنوع من الانصراف أو اللامبالاة، في التعامل مع مجمل الفصائل الفلسطينية. ويمكن إحالة ذلك إلى تنامي شعور الإحباط لدى الفلسطينيين، والتذمر من واقع الاختلاف والاقتتال والانقسام. لكن هذه

الجماهيري العام (وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً)، بما في ذلك إنشاء لجان شعبية موازية (بتغطية مستقلة بشكل أو بآخر)، وسنتطرق إلى ذلك لاحقاً أيضاً.

٧ - من باب المقارنة، فإن تجربة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في العمل السياسي في إطار الفصائل تختلف عنها في سورية من جهة غلبة الطابع العسكري عليها، وهيمنة هذا الطابع على بناها التنظيمية والجماهيرية، وعلى أشكال عملها وأنشطتها، ومن جهة كثافة مشاركة الفلسطينيين في مخيمات لبنان فيها، كما من ناحية انتشار ظاهرة التفرغ في الانتماء إلى الفصائل وإلى أجهزتها المتنوعة، وكذلك من ناحية هيمنة قيادات الفصائل على المجتمع المحلي، وكلها أمور في غاية الأهمية في دراسة التجربة السياسية الفلسطينية في لبنان. لكن مع ذلك يمكن القول إن هاتين التجريبتين متقاربتان من ناحية المآل العام لدور الفصائل الفلسطينية، وتراجع الدور السياسي للاجئين في الشتات، وبروز أشكال عمل جديدة، مع بروز ظاهرة الناشطين السياسيين المستقلين، إذ ثمة في لبنان إمكانات ومجالات عمل أرحب بالنسبة إليهم.

## ثانياً، الواقع الراهن للفصائل في سورية: ضمورها وتراجع مكانتها التمثيلية

في ضوء ما تقدم من ملاحظات يمكن القول إن الساحة الفلسطينية في سورية تعرضت لأعراض الساعات الأخرى نفسها من ناحية ضمور الحجم التنظيمي للفصائل (إن بحكم التسرب منها، أو بحكم صرفها قطاعات واسعة من المنتسبين إليها)، ومن ناحية انصراف الأجيال الجديدة من الشباب عن الانسحاب إليها، أو حتى الانخراط في أنشطتها، وأيضاً من ناحية تضائل قيمتها أو مكانتها التمثيلية

(بالمعنى النسبي). ويمكن تلمس ذلك بملاحظة العزوف عن المشاركة في الأنشطة الجماهيرية للفصائل (المهرجانات والاجتماعات والندوات، وحتى التظاهرات أو التحركات المنظمة سلفاً)، وتدني أعداد المشاركين فيها، ولا سيما من فئة الشباب، واقتصار هذه المشاركة غالباً على المتفرغين في الفصائل (على قلتهم)، وعلى بعض المهتمين من المستقلين الذين يحرصون على حضور هذه الأنشطة. طبعاً يمكن تفسير ما تقدم بتراجع اهتمام الأجيال الجديدة بالعمل العام وبالقضايا السياسية، لمصلحة الاهتمام بالحاجات الشخصية والقضايا الحياتية (التعليم والعمل..)، على خلفية التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجارية في المجتمعات المعاصرة. لكن الأمر في الساحة الفلسطينية يرتبط أيضاً، بتراجع قدرة الفصائل عن القيام بدورها الوطني، وضعف إمكاناتها، وتكلس بناها، وخبو حيويتها النضالية، وغياب الحراك الداخلي فيها، وشعور أعضائها بالإحباط. وكما ذكرنا سابقاً، فإن المسألة نسبية بين الفصائل، إذ إن حركة "فتح" لا تزال تشكل الثقل الأساسي في حجم الانتماء إليها، أو المتعاطفين معها، على الرغم من وضعيتها الخاصة في سورية. ويمكن تفسير ذلك باعتبار أن هذه الحركة تحتل مكانة القيادة في المنظمة والسلطة، وتستند إلى تراث نضالي، وتعتمد طرقةً "شعبوية" في استقطاب الأعضاء، وأنها ما زالت تتمتع بإمكانات كبيرة في التوظيف و"التفريغ". ولا شك في أن تنظيم "فتح" في سورية يعاني كثيراً جراء تجميد قدراته، وتحديد أنشطته، وإغلاق مكاتبه، الأمر الذي يؤثر في حجمه كما في فاعليته. إن تغير هذا الواقع إيجاباً، ربما يساهم في تعزيز وضعه وتطوير فاعليته. ومع أن حركة "حماس" تبدو منافساً قوياً

وفي جميع الأحوال، فإن دور معظم هذه الفصائل بات يقتصر على صورتها كفصائل معارضة لـ "فتح" والسلطة والمنظمة، وعلى موقفها المعارض لخط المفاوضات والتسوية، وهو ما يتبدى من الاجتماعات التي تعقدتها، والمؤتمرات التي تنظمها، والبيانات التي تصدرها، والتظاهرات التي تسيرها، أكثر مما يتبدى من مكانتها التمثيلية في المجتمع، أو من دورها في مقارعة العدو الصهيوني. ويبدو أن مشكلة "تحالف الفصائل المعارضة" في سورية، وبغض النظر عن دورها في مجال الصراع ضد إسرائيل، تكمن في أنها لم تنجح في تقديم نفسها كنموذج بديل من قيادة "فتح" والفصائل المتحالفة معها، فهي لم تبين مؤسسات وطنية جامعة ولا هيئات تمثيلية مستقرة، ولم تستطع حتى تفعيل الاتحادات الشعبية في الساحة التي تعمل فيها بمطلق الحرية، حتى إنها لم تستطع تكريس علاقات ديمقراطية سليمة فيما بينها.

وما ينطبق على الفصائل الثمانية المعارضة ينطبق على وضع الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير، وهي الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، وحرزبي الشعب وفدا، لجهة انحسار عضويتها وتراجع فاعليتها. لكن يجب هنا أيضاً، تمييز وضع الجبهتين الشعبية والديمقراطية، فهذان الفصيلان ما زالوا يتمتعان، إلى حد ما، بحالة تنظيمية وبحيوية نضالية وبفاعلية سياسية ملائمة، نظراً إلى اعتمادهما حياة حزبية طبيعية وسليمة ما أمكن، وإلى تاريخهما النضالي، وتبنيهما توجهات سياسية نضالية ومغايرة لحال الاستقطاب الدائرة بين "فتح" و"حماس". ويمكن هنا الإشارة إلى أن عدم التوافق بين هاتين الجبهتين المحسوبتين على تيار اليسار، يضعف من مكانتهما ومن دورهما، مثلما يضعف مكانة تيار اليسار في الساحة الفلسطينية. أمّا

لحركة "فتح"، للاعتبارات التي ذكرناها، إلا إنها لا تزال تُعتبر جديدة في سورية، وربما تعتبر "وافدة" أيضاً (وهذا ينطبق على حركة الجهاد الإسلامي)، إذ إن أغلبية قياداتها وكوادرها هي من الضفة والقطاع المحتلين، كما أنه ليس ثمة ميل جدي إلى العمل التنظيمي بين فلسطينيي سورية. وإذ نحينا حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي جانباً، فإن ما يلفتنا هو أن الفصائل المحسوبة على المعارضة، والتي تتمتع بحرية واسعة في مجالات عملها في سورية، وهي: الجبهة الشعبية - القيادة العامة، و"الصاعقة"، وجبهتي التحرير الفلسطينية والنضال الشعبي، و"فتح الانتفاضة"، والحزب الشيوعي الثوري، هي في حالة تراجع مستمر، وفي أكثر من صعيد (مع تأكيد أن ثمة فارقاً بين تنظيم وآخر). وكانت هذه الفصائل شهدت تسرب أعداد كبيرة من المتفرغين منها، كما أنها قامت، في مرحلة من المراحل، بصرف أعداد كبيرة من كوادرها والعاملين في أجهزتها، بدوى انحسار مواردها المالية، أو لأسباب تنظيمية وسياسية، الأمر الذي أثر في حجمها ومكانتها وفعاليتها السياسية. وفي الصعيد الجماهيري يمكن ملاحظة وجود فصائل يكاد لا يكون لها وجود سوى هيئاتها القيادية، بمعنى أنها تفتقر إلى أي تمثيل شعبي (تماماً كما بعض الفصائل الموالية للسلطة في الضفة وغزة، إذ إن فصائل كهذه تدين بوجودها لنظام المحاصصة، كما للاستقطاب بين "فتح" و"حماس"). وفي هذا المشهد يمكن تمييز الجبهة الشعبية - القيادة العامة، والصاعقة، اللتين تُعتبران ضمن إطار منظمة التحرير، فالأولى تتمتع بنفوذ سياسي ووجود منظم في مخيمات سورية (بغض النظر عن حجمه ودوره)، في حين تتمثل الثانية في تنظيم فرع فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي، الموجود والناشط في مخيمات سورية.

لحق العودة، وناديها الرياضي، وجمعيتها الخيرية، ومستوصفها الصحي! وقد برزت الجبهات الشعبية والديمقراطية والقيادة العامة (مع حركتي "فتح" و"حماس")، باعتبارها الفصائل الأكثر نشاطاً في هذه المجالات، فعلى سبيل المثال، عملت الجبهة الديمقراطية على تحويل مقر قيادتها في مخيم اليرموك (بناية بعدة طبقات) إلى مركز ثقافي يضم مكتبات للصغار والكبار وقاعات للمطالعة والكمبيوتر والمحاضرات، كما أنشأت مؤسسات للأطفال، ومستوصفاً للخدمات الصحية، علاوة على أن "لجنة الدفاع عن حق العودة" (وهي أول لجنة تأسست لهذا الغرض - في سنة 1996)، تابعة لها.

وبالنسبة إلى حركة "فتح"، فثمة إشارات مستقلة تعمل من خلالها، مثل مؤسسة أسر الشهداء، ونادي فتيات فلسطين، وجمعية الكشافة، وبعض النوادي الرياضية والمنتديات الثقافية واللجان الجماهيرية، الأمر الذي يعوضها، نوعاً ما، عن محاولات تغيير أنشطتها.

أما بالنسبة إلى الفصائل المعارضة، فإلى جانب الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة التي تنشط من خلال التنظيم الفلسطيني لحزب البعث، فإن حركة "حماس" وحدها هي التي تمتلك مجموعة كبيرة من لجان العمل الجماهيري على تنوع مجالات عملها، فضلاً عن الجمعيات الخيرية، النشطة والفاعلة في مخيمات الفلسطينيين في سورية، وذلك بحكم إمكاناتها المادية، وبواقع فاعلية دورها السياسي.

## فاعليات لناشطين من خارج

### التنظيمات السياسية

لكن ساحة العمل الجماهيري في مخيمات الفلسطينيين في سورية لم تعد محتكرة

بالنسبة إلى الفصائل الأخرى (جبهتها التحرير والنضال وحزب فدا) فوضعها أصعب من وضع تنظيم "فتح"، نظراً إلى ضعف إمكاناتها، وقلة أعداد المنتسبين إليها، ووجود فصائل موازية لها في إطار المعارضة، بل إنه حتى بين الفصائل المنضوية في إطار المنظمة ثمة "فيتو" من الجبهة الديمقراطية على أي وجود لحزب "فدا" في أي هيئة سياسية في سورية. وفيما يتعلق بحزب "الشعب"، فإن إمكاناته وفاعليته محدودتان، وهو حديث العهد في العمل السياسي بسورية، إذ إنه منذ عامين فقط استطاع أن يفتح مكتباً له في مخيم اليرموك بدمشق.

## ثالثاً، الفصائل ومجالات

### نشاط جديدة

في إطار محاولات الفصائل وقف التدهور في مكانتها وفي دورها، والذي يشمل التدهور في حال المنظمات الشعبية (العمال والطلاب والكتاب والصحافيون والمعلمون والمرأة)، فإن بعض الفصائل حاول التعويض عن تضائل عضويته، وتراجع فاعليته السياسية، بإيجاد مجالات أخرى ربما تلقى قبولا جماهيرياً أفضل.

وهكذا عملت الفصائل على توجيه بعض كادراتها، أو المتعاطفين معها، إلى العمل في المجال الجماهيري من خلال بعض اللجان ذات المحتوى السياسي العام، مثل لجان الأرض ودعم الانتفاضة وحق العودة، أو ذات المحتوى الشبابي (في المجالات الرياضية والثقافية والفنية)، أو ذات المحتوى الخدماتي الاجتماعي (في مجال الصحة والعمل والتعليم والبيئة). والمشكلة أن هذه المحاولات أصيبت بأعراض الفصائل نفسها، فضلاً عن أنها لم تنجح في التعبير عن ذاتها كإطارات مستقلة. والأنكى أنه بات لكل فصيل من الفصائل المقتدرة لجنتها

المصلحة الفصائل السائدة، فعلى خلفية اندلاع الانتفاضة الثانية، وما أطلقتها من طاقات كفاحية كامنّة لدى الفلسطينيين، وبالتزامن مع نمو ظاهرة التضامن الأممي مع قضية فلسطين، واستناداً إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وتزايد أهمية المجتمع المدني في العالم، بدأ أنه يمكن لمجموعات من الأفراد المستقلين، مهما يكن عددهم، إحداث فاعليات مؤثرة في المشهد السياسي. ويجدر بنا أن نوضح هنا أن مصطلح "المستقلين" يشمل الأفراد الناشطين في العملين السياسي والجماهيري، بشتى أنواعهما، من دون ارتباط مباشر بفصيل معين، أي أن هؤلاء الأفراد ينشطون بشكل تطوعي، وبناء على وعيهم لدورهم في العملية الوطنية، متوخيّن في ذلك المصلحة العامة، أي مصلحة القضية والشعب، من دون ارتهاق للمصالح والمواقف الفصائلية. وربما يمكن إحالة بروز دور الناشطين المستقلين إلى تزايد القناعة بعدم جدوى العمل السياسي في الفصائل التي باتت أقرب إلى بنى مترهلة وجامدة، وحقراً على طبقة سياسية معينة، لافتقارها إلى الحراكات الداخلية والعلاقات الديمقراطية، ولا سيما بعد تراجع دورها في العمل الوطني (قياساً بالسابق)، وانحسار إمكاناتها. ويجدر بنا هنا الإشارة أيضاً إلى ملاحظة أن القطاع الأبرز من هؤلاء الناشطين المستقلين كان، سابقاً، من المنتمين تحديداً إلى حركة "فتح" والجبهتين الشعبية والديمقراطية.

هكذا شهدت المخيمات الفلسطينية في سورية، كما غيرها، انتشار ظاهرة اللجان (على تنوع مهماتها وموضوعاتها وأنشطتها)، للتعويض عن قصور الفصائل، وكبديل من العزوف عن الانتماء إليها، وتلبية ميل قطاع من الشباب إلى الانخراط في العمل السياسي. وقد تشكلت هذه اللجان بداية في إطار دعم الانتفاضة، ثم ظهرت لجان للدفاع عن حقوق

الفلسطينيين في الأرض والهوية، وبعد ذلك، لجان الدفاع عن حق العودة. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الأمر لم يقتصر على ذلك، إذ ثمة لجان أيضاً تعنى بالأنشطة الثقافية، أو الرياضية، أو بالخدمات الصحية.

وإذا استثنينا اللجان التي تعمل تحت غطاء حركة "حماس"، فإن الناشطين في هذه اللجان، في معظمهم، ينتمون إلى التيار العلماني الوطني واليساري، ولا سيما أن عدداً كبيراً منهم كان من المنتمين سابقاً إلى حركة "فتح"، وإلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية. وبناء على هذا الواقع ثمة اليوم عشرات اللجان والهيئات الشعبية المستقلة تعمل أو تعلن العمل بين تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ويمكن بين فترة وأخرى إشهار لجنة، أو إعلان غياب أخرى.

فعلى سبيل المثال، وفي مجال الدفاع عن حق العودة، ثمة اللجان التالية: "لجنة الدفاع عن حق العودة"، "عائدون"، "الأرض"، "بادر"، "واجب"، "ساند"، "ثابت"، "سنعود"، "فلسطيننا"، "اللجنة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن حق العودة"، "لجنة اللاجئين وحق العودة"، "مركز أبناء البلد للدفاع عن حق العودة"، "رابطة العودة"، "لجنة حتمية العودة"، "ملتقى الشباب لحق العودة"، "لجنة الشباب لحق العودة"، "ملتقى العودة"، "رابطة بيت المقدس لأجل العودة"، "حركة عودة الشعب الفلسطيني"، وفي الواقع فإن هذا العدد من اللجان ليس دليل حيوية، أو علامة عافية، وإنما هو دليل انفلاش، وعلامة على عدم نضج المجتمع المدني، وعلى افتقار العمل الجماهيري إلى الخبرات والضوابط اللازمة، فضلاً عن أن هذه اللجان لا تعمل بمستوى الفاعلية والاستمرارية ذاتهما، وثمة لجان ليس لها سوى الاسم، كما ذكرنا سابقاً. ويمكن أن نضيف إلى نشاطات الدفاع عن حق العودة بداية ظهور نشاطات أوسع مدى، نذكر منها على سبيل المثال أيضاً، تأسيس

المصلحة العامة، أي مصلحة القضية والشعب، من دون ارتهاق للمصالح والمواقف الفصائلية. وربما يمكن إحالة بروز دور الناشطين المستقلين إلى تزايد القناعة بعدم جدوى العمل السياسي في الفصائل التي باتت أقرب إلى بنى مترهلة وجامدة، وحقراً على طبقة سياسية معينة، لافتقارها إلى الحراكات الداخلية والعلاقات الديمقراطية، ولا سيما بعد تراجع دورها في العمل الوطني (قياساً بالسابق)، وانحسار إمكاناتها. ويجدر بنا هنا الإشارة أيضاً إلى ملاحظة أن القطاع الأبرز من هؤلاء الناشطين المستقلين كان، سابقاً، من المنتمين تحديداً إلى حركة "فتح" والجبهتين الشعبية والديمقراطية.

هكذا شهدت المخيمات الفلسطينية في سورية، كما غيرها، انتشار ظاهرة اللجان (على تنوع مهماتها وموضوعاتها وأنشطتها)، للتعويض عن قصور الفصائل، وكبديل من العزوف عن الانتماء إليها، وتلبية ميل قطاع من الشباب إلى الانخراط في العمل السياسي. وقد تشكلت هذه اللجان بداية في إطار دعم الانتفاضة، ثم ظهرت لجان للدفاع عن حقوق

الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، التي نصت وثيقتها التأسيسية على أنها أنشئت من أجل "حماية حقوق شعب فلسطين الثابتة وغير القابلة للتصرف".

وقد بينت التجربة أن ثمة مشكلات تحيط بعمل هذه اللجان، ومن ضمنها، مثلاً، محاولات الفصائل الحدّ من انتشارها، وعدم التعاون معها، والنظر إليها بصورة تنافسية لا تكاملية، بحيث وصل الأمر ببعض الفصائل إلى حد تشكيل هيئات مماثلة لهذه اللجان، تعمل تحت رعايتها. وتعاني هذه اللجان ضعف الإمكانيات، والقيود المحددة للنشاط الجماهيري، وضغوط الشرعية الفصائلية، وتمركزها في مخيم اليرموك خاصة، وفي مخيمات العاصمة السورية، دمشق، عامة. وعلى الصعيد الداخلي، فإن هذه اللجان والهيئات، وفي أحوال كثيرة، تعاني جزاء الافتقار إلى الخبرات والكادرات المجربة، والعمل بطريقة مزاجية وعفوية وعاطفية، وأساساً، جزاء انعدام بنائها على قواعد قانونية ومؤسسية وديمقراطية، وضعف التنسيق بينها، وعدم وجود مقل ملائمة لممارسة أنشطتها.

وطبعاً، فإن مشكلة التمويل تبقى مهمة جداً، لأن المجتمع الفلسطيني (كما المجتمعات العربية) لم ينضج إلى حد تمويل الأنشطة العامة، ولا سيما بسبب ضعف الإمكانيات، وبحكم ثقافة فصائلية سائدة تفتقر الاعتماد على المساعدات الخارجية. ومع أن بعض اللجان حاول توفير بعض إمكانياته من التبرعات، وبعضها من بعض رجال الأعمال من الميسورين الفلسطينيين، فضلاً عن تحصيل دعم من بعض الفصائل، إلا إن ثمة لجاناً تحاول أن تعتمد في تمويلها على علاقاتها بمنظمات دولية، أو من خلال الاشتراك في أنشطة معها (ويدخل في هذا الإطار الانخراط في أنشطة بعض اللجان العاملة في المجال

الفلسطيني العام، مثل مركز "شمل"، أو "مركز العودة" في لندن). وتحاول هذه اللجان مد الجسور مع اللجان المماثلة الناشئة داخل الأرض المحتلة أو في بلاد اللجوء والشتات، كما تحاول إيجاد صلات لها بالمنظمات الدولية، بهدف تعزيز خبراتها، ونيل المساعدات اللازمة منها، وتوظيف مكانتها. وهناك لجان بات لها قنوات اتصال بوسائل الإعلام، بأنواعها، وثمة أخرى أصبح لها حتى مواقع متخصصة في شبكة الإنترنت، تنشر فيها الموضوعات المتعلقة بالقضايا التي تتبناها، والتقارير عن أنشطتها، وتتواصل عبرها مع جمهورها. وبصورة عامة، فإن هذه اللجان عبّرت عن حيويتها بكثير من الأنشطة، ومن ضمنها التظاهرات والاعتصامات، وجمع التبرعات للانتفاضة الثانية، والأنشطة الإعلامية، وتنظيم المعارض الوثائقية، وإحياء المناسبات الوطنية، وغير ذلك من الأعمال بحسب اختصاص كل لجنة. وربما يكون أبرز الأنشطة التي استطاعت هذه اللجان ومجموعات المستقلين التعبير من خلالها عن ذاتها، تمثل في الاعتصام الذي نظمته عشرات المنضويين في هذه اللجان، في مقر الأمم المتحدة بدمشق (في مطلع سنة ٢٠٠١)، والذي استمر عدة أسابيع، وتخلله إضراب عن الطعام، وذلك في إطار فاعليات فضح الانتهاكات الإسرائيلية، ودعم الانتفاضة. كما تمثل في تظاهرة حياكة أكبر علم فلسطيني (صيف سنة ٢٠٠٧)، تحت شعار "علم أكبر لوطن أعلى"، وذلك بالتزامن مع الذكرى الـ ٦٠ لنكبة فلسطين. وقد تبنت هذه الفكرة مجموعة من الناشطين الشباب في اللجان، فبدأوا بجمع تبرعات بسيطة من الفلسطينيين، بهدف حشد أوسع مشاركة في هذا النشاط الإعلامي والجماهيري. وكان الغرض من هذا النشاط تأكيد إصرار الفلسطينيين على هويتهم وعلى تمسكهم بحقوقهم الوطنية. وفعلاً، نجح هؤلاء



## قراءة مستقبلية

يمكن أن نخلص من مراجعة هذه التجربة إلى أن زمن العمل الفصائلي (بأشكاله السائدة)، والذي بدأ في أواسط الستينيات، يوشك أن يأفل بما له وما عليه، بدليل تراجع قدرة أغلبية الفصائل على القيام بدورها الوطني، وانحسار مكانتها التمثيلية، وتآكل بناها، والعزوف عن الانخراط في صفوفها. وفي حين يبدو أن هذه النتيجة تستثني وضع حركتي "فتح" و"حماس"، وتصبّ في مصلحتهما ظاهرياً، وعلى المستوى المنظور، غير أن الحقيقة ليست كذلك إلا بسبب قدرة هاتين الحركتين على الاستقطاب، وبحكم النفوذ السياسي الذي ما زالتا تتمتعان به، وباعتبار موقعهما المهيمن على المجتمع (في الضفة وغزة)، وقدرتهما الكبيرة على التوظيف و"التفريغ"، وأيضاً بحكم إمكاناتهما المادية الكبيرة وموقعهما في السلطة.

وفي أي حال، فإن عهد السياسة الفلسطينية بعد قيام السلطة في الضفة وغزة (بعد عقد اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣) ليس كما قبلها، إذ ثمة مؤشرات في هذه المرحلة تفيد بأفول العهد الفصائلي، ومن ضمنها تهمش منظمة التحرير التي قامت على أسس فصائلية، ووفقاً لنظام المحاصصة ("الكوتا")، وبحكم إخراج اللاجئين في الشتات من المعادلات السياسية (بعد قيام السلطة)، وتحول حركتي "فتح" و"حماس" (اللتان تهيمنان اليوم على قيادة الساحة الفلسطينية) عن طابعهما كحركتي تحرر وطني، إلى نوع من سلطة تحت الاحتلال (في الضفة وغزة). وإذا تمعنا في التحولات الجارية في حركتي "فتح" و"حماس" يمكننا ببساطة ملاحظة أننا لا نتعامل مع مجرد فصيلين، بقدر ما نتعامل مع سلطتين بكل ما في هذه الكلمة من معنى، كما يمكن أن نضيف إلى ذلك، اعتماد التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ومحاولات تعميم ذلك في الخارج، الأمر الذي يضع حداً لنظام "الكوتا" الذي يضمن بقاء أي

الناشطون في حياكة علم كبير، طوله ٢٣٢ متراً، وعرضه ١١٦ متراً، ومساحته الكلية ٢٧,٠٠٠ م<sup>٢</sup>، في إشارة إلى مساحة فلسطين التاريخية البالغة ٢٧,٠٠٠ كم<sup>٢</sup>، وجرى عرضه فيما بعد في أرض واسعة وسط احتفال جماهيري وبحضور وسائل الإعلام.

أمّا في الصعيد السياسي فيمكن تمييز مبادرتين، تمثلت أولاهما في تبني أفراد من مجموعة "عائدون" مشروع "كفيتاس" (سنة ٢٠٠٥)، وهو مشروع طرحته الأكاديمية الفلسطينية كرمة النابلسي (وتبنّاه الاتحاد الأوروبي)، ويهدف إلى إيجاد هياكل مدنية لتمكين أو تعزيز مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في السياسة الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير باعتبارها ممثلهم الشرعي والوحيد، وباعتبار أن قضيتهم هي جوهر قضية فلسطين. وكشف هذا النقاش عن ضيق صدر الفصائل الفلسطينية (المعارضة والموالية) من أي صوت مستقل، ومن أي طرح جديد ولو كان يصب في خدمة قضية فلسطين، ويساهم في تعزيز دور الفلسطينيين في العمل السياسي. وقد تكرر ذلك في المبادرة الثانية المتمثلة في قيام مجموعة من المثقفين والناشطين الفلسطينيين المستقلين بصوغ ما سُمي "مشروع رؤية سياسية فلسطينية جديدة"، جرى نشرها ومناقشتها بكثافة في وسائل الإعلام. وتضمن هذا المشروع نقداً لواقع الساحة الفلسطينية، وحثّ على ضرورة تبني رؤية سياسية جديدة تتضمن إعادة بناء الساحة الفلسطينية، ببنائها وعلاقاتها وأشكال عملها، على قواعد نضالية ومؤسسية وديمقراطية، وتشمل ضرورة التحول إلى تبني مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، باعتبار ذلك الحل الأمثل والأكثر عدالة وتجاوباً مع حاجات المستقبل، وباعتباره الأكثر تمثيلاً لحقوق الشعب الفلسطيني، في مختلف أماكن وجوده.

فصيل، والحفاظ على مكانته وامتيازاته، بغض النظر عن فاعليته، ومستوى تمثيله، أو بصرف النظر عن وجوده من عدمه.

أما بالنسبة إلى التجربة السياسية الفلسطينية في الساحة السورية، فهي على أهميتها وحيويتها وغناها، ليست تجربة حاسمة في تقرير اتجاهات السياسة الفلسطينية، وإنما يمكن القول إنها تكتسب أهميتها من ارتباطها بالتجربة السياسية العامة للشعب الفلسطيني. وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذه التجربة ستظل، على الأرجح، خاضعة لسقف معين يحدد تطورها، وذلك بحكم تباعد مخيمات اللاجئين بعضها عن بعض، وتوزعها على المدن السورية، وتبعاً لمحددات العمل السياسي في المجتمع السوري، والتي تنطبق على النشاط السياسي عند الفلسطينيين، وأيضاً بسبب خضوع هذا النشاط لتحيزات وحسابات معينة، بحسب السياسة المتبعة في هذا البلد. ومعنى ذلك أن مآل الفصائل الفلسطينية والعمل السياسي عامة، في هذه الساحة، لا يتقرر بسبب ما يجري في المجتمع الفلسطيني، على أهميته، وإنما إلى حد كبير، بناء على ما يجري في الأراضي المحتلة (في الضفة وقطاع

غزة ومناطق ٤٨)، لأنها تضم الكتلة الأكبر من الشعب الفلسطيني، ونظراً إلى أن هذه الكتلة المجتمعية هي التي تخوض الكفاح ضد المشروع الصهيوني بشكل مباشر، كونها متحررة من المحددات أو التوظيفات السياسية الإقليمية، وبحكم تحوّل ثقل العمل الفلسطيني وموارده إلى الداخل.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أنه ثمة ظاهرة جديدة ومتنامية، في المشهد السياسي الفلسطيني (ومن ضمنه في سورية)، كما في الصعيد العالمي، وهي تتمثل في ظهور نوع من الحركات الجماهيرية الجديدة، التي تحاول فرض طريقها في المستقبل، استناداً إلى تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال. واللافت أن عمل هذه المجموعات لا يتطلب تكلفة مادية كبيرة، ولا أعداداً كثيرة، ولا عناء الانتقال من مكان إلى آخر، في اختصار للمكان والزمان أيضاً، وإنما كل ما هو مطلوب لأنشطة كهذه، هو أشخاص يمتلكون الخبرة السياسية، وبضعة كمبيوترات، والاتصال بالشبكة العنكبوتية، وهو العمل الذي يجيده الجيل الجديد من الشباب، هذا الجيل الذي باتت السياسة أحوج ما تكون إليه، في فلسطين وغيرها. ■